إلى:

الأمين العام للتظلمات بوزارة الداخلية
الطابق العاشر – برونز تاور
بناية رقم 204
طريق رقم 2803، مجمع رقم 428
ضاحية السيف
المنامة
ص.ب. 23452
مملكة البحرين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
بناية رقم 2771
طريق رقم 2835، مجمع رقم 428
ضاحية السيف
المنامة
مملكة البحرين

الأمين العام للتظلمات بجهاز الأمن الوطني
الطابق الثامن – برونز تاور
بناية رقم 204
طريق رقم 2803، مجمع رقم 428
ضاحية السيف
ص.ب. 61016
المنامة
مملكة البحرين

وحدة التحقيق الخاصة
مكتب النيابة العامة
المنطقة الدبلوماسية
ص. ب. 450
المنامة
مملكة البحرين

بتاريخ: 23 أغسطس/آب 2017

نكتب إليكم للاستيضاح عن أسباب اعتقال سيد علوي حسين العلوي، البالغ من العمر 43 عاماً، وعن وضعه القانوني الحالي ومكان احتجازه، وللإعراب عن بواعث قلقنا من أن يكون عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن أن حجب المعلومات بشأن مكان وجوده عن عائلته يصل إلى حد الاختفاء القسري.

ويُذكر أن سيد علوي مُحتجز منذ ما يزيد على تسعة أشهر بدون السماح له بالاتصال بمحاميه أو عائلته منذ اعتقاله. وخلال تلك الفترة لم يُسمح له إلا بإجراء أربع مكالمات هاتفية قصيرة مع عائلته، التي استفسرت مراراً وتكراراً عن أسباب احتجازه، ولكن السلطات لم تزودها بهذه المعلومات حتى الآن.

وكان قد قُبض على سيد علوي في مكان عمله في المحرق من قبل أربعة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية في حوالي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، وتمت مصادرة هاتفه الخاص بالعمل وحاسوبه. وفي اليوم نفسه قدمت زوجته بلاغاً حول اختفاء زوجها إلى مركز شرطة البديع. واتصل موظفو مركز الشرطة بجميع مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية، بما فيها مديرية التحقيقات الجنائية، بالإضافة إلى المستشفيات والموانئ في البحرين، وأكدت تلك المراكز أنها لا تعلم شيئاً عن مكان وجوده. وبعد مرور 45 دقيقة على مغادرة زوجته لمركز الشرطة، تلقت مكالمة هاتفية من أحد موظفي المركز أبلغا فيها بأن زوجها محتجز في مديرية التحقيقات الجنائية وطلب منها إلغاء البلاغ المتعلق باختفائه. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول ذهب أفراد عائلته إلى مديرية التحقيقات الجنائية حيث أبلغهم الموظفون بأنه ليس موجوداً هناك.

وعلى الرغم من أن موظفي مديرية التحقيقات الجنائية نفوا لعائلة سيد علوي عدة مرات أنه موجود في حجز المديرية، فقد تلقَّت زوجته في الساعة السادسة من مساءً يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني مكالمة هاتفية من مديرية التحقيقات الجنائية، ذكرت أنه نُقل إلى سجن الحوض الجاف. وعندما ذهبت عائلته إلى سجن الحوض الجاف في 6 نوفمبر/تشرين الثاني أبلغتهم إدارة السجن بأنه ليس محتجزاً لديها، وأحالتهم إلى مكتب النيابة العامة الذي نفى بدوره أن يكون محتجزاً لديه. وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني سلّمت عائلته رسالة إلى مكتب النيابة العامة طلبت فيها السماح بزيارته، ولكنها لم تتلق أي رد حتى الآن.

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني أجرى سيد علوي مكالمة هاتفية مع عائلته استغرقت أربع دقائق أبلغها فيها انه محتجز لدى مديرية التحقيقات الجنائية وقالت عائلته أنه بدا مرهقاً. عندما اتصلت عائلته بمكتب النيابة العامة في 4 ديسمبر/كانون الأول لمتابعة موضوع طلب الزيارة، قيل لهم إن مكتب النيابة العامة لم ينظر في رسالتها الأولى وطلب منها إرسال طلب زيارة آخر، وهو ما فعلته. كما أبلغ مكتب النيابة العامة عائلة سيد علوي بأنه نُقل إلى وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لمكتب النيابة العامة، ولكنه لم يذكر التهم التي وُجهت إليه أو حتى متى حدث ذلك.

في 14 ديسمبر/كانون الأول اتصل سيد علوي بعائلته لمدة ثماني دقائق تقريباً وأبلغها بأنه محتجز لدى مديرية التحقيقات الجنائية وعندما سألته عائلته عن مكان وجوده وعن التهم الموجهة إليه، انقطع الخط.

وقد بذلت عائلة سيد علوي محاولات عدة للاتصال بمديرية التحقيقات الجنائية بغية الحصول على معلومات وترتيب زيارة له، ولكن محاولاتها باءت بالفشل. ففي 22 يناير/كانون الثاني تلقوا مكالمة هاتفية أفادت بأن لديهم موعداً مع المدير في الساعة العاشرة من صبيحة اليوم التالي. بيد أن المقابلة لم تكن مع المدير بحسب ما كانوا قد أُبلغوا بل مع رجل آخر قال إن القضية سرية وإنه لا يستطيع الإفصاح عن أية معلومات بشأنها. وعندما سألوه عن اسمه قال إن اسمه فيصل، وعندما قالوا له إنهم توقعوا أن يكون لديه معلومات بحسب ما أُبلغوا، استشاط غضباً وكرر القول إن القضية سرية وإنه لا يستطيع الإدلاء بأية تفاصيل.

في 13 يناير/كانون الثاني 2017، كتبت منظمة العفو الدولية إلى وزير الداخلية والنائب العام رسائل طلبت فيها توضيحاً عاجلاً بشأن أسباب اعتقال سيد علوي ومكان احتجازه والأساس القانوني لاحتجازه، ولكنها لم تتلقَّ أي رد.

كما قدمت العائلة شكاوى عدة إلى مؤسسات حقوق الإنسان البحرينية. ففي 1 ديسمبر/كانون الأول قدمت زوجة سيد علوي شكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات، قالت فيها انها قلقة بشأن سلامته لأنها لم يُسمح لها بزيارته ولم تتلق منه سوى مكالمة هاتفية واحدة (لم تكن المكالمة الثانية قد أُجريت) ولم يُسمح له بالاتصال بمحام. وطلبت العائلة أن يتم فحصه من قبل طبيب شرعي، ولكن لم يوضع رقم إشارة للشكوى. وتابعت العائلة تلك الشكوى في خمس مناسبات منفصلة قبل إبلاغها في 10 يناير/كانون الثاني 2017، بأنه تم تحويلها إلى وحدة التحقيق الخاصة، وإنها يجب أن تتوقف عن الاتصال بالأمين العام للتظلمات.

وكانت عائلة سيد علوي قد قدمت شكوى إلى وحدة التحقيق الخاصة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016. وقد سُجلت القضية وأُعطيت رقم الإشارة 331/2016. وفي 11 يناير/كانون الثاني 2017، اتصلت العائلة مرة أخرى بوحدة التحقيق الخاصة لمتابعة الشكوى ولكنها أُبلغت بعدم توفر أية أخبار بشأنها وبأن وحدة التحقيق الخاصة سوف تتصل بها عندما تتوفر لديها معلومات إضافية. بيد أن العائلة تابعت القضية مع وحدة التحقيقات الخاصة مرة أخرى في 16 مارس/آذار و20 مارس/آذار، ومرة أخرى في 2 أبريل/نيسان، ولكنها لم تتلق أية معلومات.

وقدمت العائلة عدة استفسارات إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كذلك. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 ردَّت المؤسسة الوطنية بالقول إن الزيارات ممنوعة بهدف حماية التحقيق. وتابعت العائلة استفساراتها في 20 و29 ديسمبر/كانون الأول وحددت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موعداً لمقابلة زوجة سيد علوي. وقد أخبرها الموظفان اللذان قابلتْهما بأنهما ليسا على علم بالقضية. ولذا قدمت شكوى جديدة (رقم الإشارة م–14) طلبت فيها من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التحقيق في اختفاء سيد علوي ومعرفة سبب اعتقاله والدعوة إلى إجراء فحص طبي له وضمان السماح لعائلته ومحاميه بزيارته. وفي 4 يناير/كانون الثاني 2017، كتب

محامي سيد علوي رسالة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طلب فيها التحري عن مكان وجود موكله. ومنذ ذلك الحين حاولت العائلة متابعة القضية بالهاتف مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في 9 يناير/كانون الثاني، ولكنها لم تتلق أية معلومات حتى الآن.

في 21 يونيو/حزيران 2017، عقدت منظمة العفو الدولية اجتماعاً مع سعادة رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعيد بن محمد الفيحاني. وفي ذلك الاجتماع أثارت المنظمة قضية سيد علوي وطلبت تزويدها بالمعلومات التي حددتها، فقيل لها إن العائلة قدمت شكوى بشأن عدم تمكينها من إجراء مكالمات هاتفيه مع سيد علوي فقط، وإنها يجب أن تقدم شكوى خطية جديدة بهذا الشأن.

وفي الأشهر التسعة التي انقضت منذ اعتقاله لم يُسمح لسيد علوي بالاتصال بمحام. وسُمح له بإجراء أربع مكالمات هاتفية قصيرة مع عائلته كان آخرها في 27 يوليو/تموز، وقد استغرقت دقيقة واحدة فقط.

إن الحق في الاتصال بمحام يُعتبر ضمانة أساسية ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وهو أحد المبادئ الرئيسية المقرَّة للمحاكمة العادلة بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المهم تمكين المعتقلين من الطعن في اعتقالهم في مرحلة مبكرة، إذ يفيد هذا الطعن كضمانة مهمة ضد التعذيب والمعاملة السيئة و"الاعترافات" بالإكراه والاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنه يمكِّن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية، أو المتهمين بارتكابها، من حماية حقوقهم والبدء بإعداد دفاعهم.

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تمكين الأشخاص المحرومين من حريتهم من الاتصال بأفراد عائلاتهم وأصدقائهم، وبالمهنيين الطبيين كذلك. ويجب ألا يخضع السماح بالاتصال إلا إلى الشروط والقيود الضرورية والمتناسبة مع هدف شرعي. فبموجب القوانين والمعايير الدولية، فإن لكل شخص مقبوض عليه ومحتجز الحق في إبلاغ، أو قيام السلطات بإبلاغ شخص في العالم الخارجي باحتجازه وبالمكان الذي يُحتجز فيه. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي توفير كافة التسهيلات المعقولة للاتصال بعائلته والسماح لها بزيارته. وشأنه شأن الحق في الاتصال بمحام فإن حق المعتقل في الاتصال بالعالم الخارجي وفي السماح بزيارته يُعتبر ضمانة أساسية ضد التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. فهو يمكّن الأشخاص الذين يساورهم القلق على أوضاع المحتجزين من رؤية أماكن احتجازهم وظروفهم كي يتمكنوا من التدخل نيابةً عنهم إذا كان هناك ما يدعو إلى القلق. كما أنه يمثل ضمانة أساسية ضد حالات الاختفاء القسري.

ولا نزال نتلقى أنباء عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للمعتقلين أثناء فترة استجوابهم في مباني مديرية التحقيقات الجنائية وجهاز الأمن الوطني. وفي ضوء ذلك ونظراً لظروف احتجازه المبيَّنة في هذه الرسالة، فإننا نعرب عن قلقنا العميق بشأن معاملة سيد علوي وسلامته في الوقت الراهن، ونعتقد أنه معرَّض للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة. كما نعتقد أن الرفض المستمر لتزويد عائلته بمعلومات حول مكان وجوده يصل إلى حد الاختفاء القسري. كما يساورنا القلق من أنه ربما يتم تقديمه إلى محكمة عسكرية، ونطلب تأكيدات على عدم محاكمة المدنيين، بمن فيهم سيد علوي، أمام محكمة عسكرية، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

وبناءً عليه، نود أن نطلب توضيحاً عاجلاً بشأن مكان احتجاز سيد علوي والأساس القانوني لاحتجازه، فضلاً عن التهم الموجهة إليه، إنْ وُجدت. ونحثكم على السماح لسيد علوي بالاتصال بمحاميه وعائلته بشكل عاجل ومنتظم، وتوفير الرعاية الطبية التي قد يحتاجها. كما نحثكم على إطلاق سراحه ما لم تُوجَّه له تهمة ارتكاب جريمة جنائية معترف بها.

إننا نتطلع إلى تلقي ردكم حول هذه المسألة الملحَّة لأننا نعتزم نشر بواعث قلقنا بهذا الشأن على الملأ في المستقبل القريب.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

منظمة العفو الدولية

مركز البحرين لحقوق الإنسان

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

التحالف العالمي لمشاركة المواطنين-سيفيكاس

المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان